

هذا هو الأصل في البيع
وإنما هو الذي لا يرد في البيع
وإنما هو الذي لا يرد في البيع
وإنما هو الذي لا يرد في البيع

والمال الضار وهو الذي لا يقدر أخذ المال من المدين بل
ولا رضاء تصاد كمال المصوب منه وأحتمل أن يخرج المراد على قول الأمام
إذا كان بالإسائة باعياها غير مقبوضة وفي شرح السيد للهداية المال
الضار هو الغائب الذي لا يرجى حصوله فإذا ربح فليس بالضار قيل
أصله الأضرار وهو التقديس يستحقه إذا لا يغير منتفع به كالبيع الضار
غير منتفع به من المدين **واعلم** أن مال المدين مشغول بحاجته الأصلية
وهو دفع المطالبة والملازمة والمجلس في المال والمواضفة في المال إذا
الذين حائل بينه وبين الجنية فصار كمالا للشيء لا يشرب فيكون ملك المدين
ملكاً غير تمام ملك المكتاب فعلم بهذا أن ملك التمام ما يملك المكتاب
ورقبة وفي البرهوت أن كان المدين مراً موجلاً لا يمنع لأنه غير مطالب
عادة وفي الكافي لا فرق بين المؤجل والحال وفي الهداية أن الذي إذا
طقت بعد وجوب الزكاة لا تسقط الزكاة لأنه عرف مانعا والحاجة الأصلية
مالاتيمه في المعاش قيل ما يرفع الطلاك حقيقة كالسعة ونحوها أو يرفع
كالدين يمنع المجلس الذي هو كالملاك وكتب العلم لا يملك منها فإن الجليل كالمالك
عنده **ولم** يبيع لأن نية المذمة قد تفرقت فلا يبرم من يملكها وهو البيع
البيع إذا لم تنصل بالبيع لأنه لم يبرم بخلاف المذمة فانه تترك التصرف المزيل
فيحصل بحد النية وهذا كالكافر إذا نوى الايمان لم يبرم موتاً لأن الأيمان لا يبرم
بالنيتن واقرار باللسان ولو نوى مسلم أن يغير في المال لا تنصل النية
بالموتى وهو ترك اعتقاد حقيقة الله تعالى ونحوه ما تكرر في التقاضي

وإنما

وإنما اشتري لها كان لها الاتصال النية بالبيع وهو الشراء بخلاف ما وردت الآية
واعلم أن من اشتري شيئاً لم يبيع فيه التجارة لا يبيع بالتجارة من اشتري أو صان
مشترياً أو واجبة بنية التجارة لا يجب فيه زكاة التجارة والآراء اجماعاً لخصين
سبب واحد وهو الأرض بقيت الأرض على ما كانت عليه **ولم** يخذل حلالاً لاني
يوسف دليله أن الواجب شائع في الكل ودليل يوسف أن البعض في مشتري يكون
الباقى حلالاً للواجب بخلاف تصدق الكل لعدم المزاجه إذ لم يبق محل الواجب وفي الهداية
لو وهب الذي ينوي به زكاة ما لا يغيره لا يسقط وكذا لو نوى زكاة ومن آخره
غيره وفي الكافي مات وعليه ديون ان كان قد ادى له ديوناً لا يواخذ به يوم القيمة
لأنه لم يتحقق المطلب **باب زكاة الأموال** برأيه نصاب الابل اقتداء بكتاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه بدأ بزكاة الابل ذكره في المبسوط **واعلم** تحت
أرواب الخيل جمع حتى ذكره مع ردي والنجني هو الذي يتولد من العوي والعمى وهو
بالرسمان فان اصله تحت نية الابل جمع بين الفالج والعوي فتولد من بينهما حتى
الولد تحت نية الابل ليس في أصله خمس ذودم الابل صدقة الذودم والابل
في الثلث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها اضافة خمس اليه ذودم
في قول تسعة رهط في كونها اضافة العدد اليه تحيزه أي هو يبيع على كانه تسعة
انفس الابل في الزكاة ان يجب في كل نوع منه الآخرة وجبت الشاة في الابل انفس
على خلاف القياس ولأن الواحد خمس خمس والواجب ربع العشر وفي الجواب
شخص من رعي الشركة فوجب الشاة لا تقارب بربع عشر الابل لأنها كانت
تقوم بخسنة ذراعها هناك وبنت خمس باربعين فأجابنا بخمس الابل كالجواب الخمس

وإنما اشتري لها كان لها الاتصال النية بالبيع وهو الشراء بخلاف ما وردت الآية
واعلم أن من اشتري شيئاً لم يبيع فيه التجارة لا يبيع بالتجارة من اشتري أو صان
مشترياً أو واجبة بنية التجارة لا يجب فيه زكاة التجارة والآراء اجماعاً لخصين
سبب واحد وهو الأرض بقيت الأرض على ما كانت عليه ولم يخذل حلالاً لاني
يوسف دليله أن الواجب شائع في الكل ودليل يوسف أن البعض في مشتري يكون
الباقى حلالاً للواجب بخلاف تصدق الكل لعدم المزاجه إذ لم يبق محل الواجب وفي الهداية
لو وهب الذي ينوي به زكاة ما لا يغيره لا يسقط وكذا لو نوى زكاة ومن آخره
غيره وفي الكافي مات وعليه ديون ان كان قد ادى له ديوناً لا يواخذ به يوم القيمة
لأنه لم يتحقق المطلب